

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحقوق الثقافية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته كريمة بتون، المقررة الخاصة
في مجال الحقوق الثقافية، والمقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/٢٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

170817 020817 17-12043 (A)



تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية

موجز

تورد المقررة الخاصة، بناء على تقريرها السابق بشأن مختلف أشكال الأصولية والتطرف بوصفها تهديدات للحقوق الثقافية، تفاصيل عن أثرها الخطير على الحقوق الثقافية للمرأة. وتؤكد أن الاستجابة القائمة على حقوق الإنسان للأصولية والتطرف يجب أن تراعي الفوارق بين الجنسين تمام المراعاة، واطاعة في صلب أعمالها الحقوق الثقافية وتمتع المرأة بالمساواة والدفاع عن الطابع العالمي. فحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الحقوق الثقافية تشكل جزءاً أساسياً من مكافحة الأصولية والتطرف، وبدونها لا يمكن أن تنجح.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٦	ألف - تعريف الأصولية والتطرف وفهماهما
٨	باء - نهج مواجهة الأصولية والتطرف القائم على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وفي صميمها حقوقها الثقافية
١٢	ثانياً - الإطار القانوني الدولي
١٢	ألف - المعايير الدولية ذات الصلة
١٤	باء - تحليل الأصولية والتطرف في منظومة الأمم المتحدة
١٥	ثالثاً - الأصولية والتطرف وحقوق المرأة الثقافية: دراسة استقصائية
١٥	ألف - حرية التعبير الفني والهجمات على الفنانين
١٧	باء - حق المرأة في المشاركة في الحياة الثقافية دون تمييز
٢٠	جيم - الهجمات على الآخرين استناداً إلى "اختلافهم" المتصور أو المفترض
٢٢	دال - الحق في التعليم
٢٣	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٣	ألف - الاستنتاجات
٢٤	باء - التوصيات

أولا - مقدمة

- ١ - دعت المقررة الخاصة إلى تقديم بيانات لإدراجها في هذا التقرير، وكان من دواعي سرورها تلقي ٥٤ بيانا من الدول، والمؤسسات الأكاديمية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمجتمع المدني في كثير من المناطق^(١). وأثرت هذه المساهمات عملها.
- ٢ - وتفيد تقارير الخبراء أن الأصولية والتطرف، بأشكالهما المتنوعة وفي جميع المناطق، من بين التهديدات الرئيسية لحقوق الإنسان المكفولة للمرأة، بما في ذلك الحقوق الثقافية في عالم اليوم^(٢). وتجتمع تلك المخاطر مع عوامل أخرى مثل المفاهيم الذكورية الأوسع نطاقا والجوانب السلبية للنماذج الاقتصادية المهيمنة في مزيج خطير يقوّض حقوق المرأة. فالأيديولوجيات الأصولية والمتطرفة والحركات والحكومات التي تستند إليها تسعى إلى إحداث ردة في أوجه التقدم التي أحرزت في كفالة تمتع المرأة بالمساواة، وتهدف إلى الحيلولة دون تحقيق مزيد من أوجه التقدم، وتحاول معاينة المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يشجعن على هذه الجهود البالغة الأهمية ووصمهن. والاعتراف بهذه الحقيقة جزء مما أدى بأعداد غير مسبوقة من النساء، يقدر عددهن بمليوني وستمئة ألف امرأة شاركن في ٦٧٤ مسيرة، إلى النزول إلى الشوارع في مختلف أنحاء العالم في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٣). وكما ورد في بيان مشترك صدر في حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن خبراء في مجال حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

تواجه حقوق المرأة ردة مزعجة في كثير من أنحاء العالم [...] ونحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن نحمي المبدأ الأساسي المتمثل في أن جميع الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة، ومتواشجة [...]. وعلى الرغم من هذا المبدأ الذي لا يمكن تجاوزه، والذي أيده إعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، فإننا نشهد جهودا تبذلها جماعات أصولية لتقويض الأساس الذي يركز عليه نظام حقوق الإنسان كله. وتستند بعض هذه الجهود إلى أساس إساءة التعامل مع الثقافة، بما فيها الدين والتقاليد [...] ^(٤)

- ٣ - وجميع هذه الاتجاهات المناوئة للحقوق، سواء من جانب الدول أم الأطراف من غير الدول، على الصعيد الدولي أو الوطني، يجب أن تُقابل بالتحدي الدولي القوي القائم على حقوق الإنسان. وأن تكون في صميم ذلك حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، بما فيها الحقوق الثقافية. ورغم صعوبة معالجة هذه

(١) تشمل الحالات القطرية المذكورة في هذا التقرير القضايا التي كانت موضع نظر سابق من آليات الأمم المتحدة ومسؤوليها ووردت في تقارير صادرة عن الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني. ويستند هذا التقرير أيضا إلى مذكرة تناول العنف الأصولي والمتطرف الذي يُمارس ضد المرأة، والتهديد الخطير لحقوق الإنسان المكفولة للمرأة حول العالم (ويُطلق عليها مؤقتا: "ما لم يسمعنا شخص ما") وقد أعدتها جامعة كاليفورنيا.

(٢) انظر على سبيل المثال: Hilary Charlesworth and Christine Chinkin, *The Boundaries of International Law: A Feminist Analysis* (Manchester, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Manchester University Press, 2000), and Association for Women's Rights in Development, "New insights on religious fundamentalisms: research highlights", 2009. وقد انتهت الدراسة الاستقصائية الأخيرة لناشطات في مجال حقوق الإنسان من ١٦٠ بلدا إلى أن ٨ من أصل ١٠ نساء وقعن تحت التأثير السلبي لـ "الأصولية الدينية" على حقوق الإنسان للمرأة.

(٣) Heidi M. Przybyla and Fredreka Schouten, "At 2.6 million, Women's Marches crush expectations", *USA Today*, 22 January 2017.

(٤) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN experts call for .resistance as battle for women's rights intensifies", 28 June 2017.

المسائل أو تسببها في إثارة الجدل، فثمة حاجة عاجلة إليها. ولا سبيل إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بحلول عام ٢٠٣٠، حسبما تملّي الالتزامات التي قُطعت في أهداف التنمية المستدامة، دون معالجة آثار الأصولية والتطرف على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية.

٤ - ويستخدم هذا التقرير مصطلح "الأصولية" لوصف العناصر الفاعلة التي تستخدم الخطاب الديني بصفة أساسية، ومصطلح "التطرف" لوصف الحركات ذات الأسس الأخرى. ويسلّط الضوء على التحليل الذي أجراه الخبراء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي واجهن هذه المشاكل طيلة عقود لضمان سماع صوتهن في الأمم المتحدة. ويفصل التقرير المسائل التي استكشفتها المقررة الخاصة في آخر تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/34/56).

٥ - وفي تقرير مهم عن الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة، سلط سلف المقررة الخاصة الضوء على حقوق المرأة في الاستفادة من جميع جوانب الحياة والممارسات الثقافية والمشاركة والمساهمة فيها، دون تمييز، على النحو الذي يكفله القانون الدولي. وهذا المفهوم يشمل حقوق المرأة في المشاركة بنشاط في تحديد التراث الثقافي وتفسيره وتحديد التقاليد أو القيم أو الممارسات الثقافية التي ينبغي الحفاظ عليها أو تعديلها أو التخلص منها. فللحقوق الثقافية المكفولة للمرأة أهمية حيوية في حد ذاتها، وهي كذلك مدخل بالغ الضرورة لتحقيق تمتعهن بجميع حقوق الإنسان (A/67/287).

٦ - إن من أهم سمات النماذج الأصولية والمتطرفة رفض المساواة في حقوق الإنسان وعالميتها، وكلاهما بالغا الضرورة لضمان الحقوق الثقافية للمرأة، ولهذا، يشكل موقف الدفاع الذي لا يتزعزع عن تلك المبادئ معيار الاستجابة المرتكزة على حقوق الإنسان متضمنة البعد الجنساني. واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي أكثر اتفاقية متحفظ عليها ضمن جميع اتفاقيات حقوق الإنسان، ويستند العديد من التحفظات عليها إلى أعذار ثقافية نسبية غير مقبولة - ينادي بها أصوليون - للحيلولة دون تمتع المرأة بالمساواة، وهو ما يمثل مكسبا للإيديولوجيات المتطرفة والأصولية يجب تحويله إلى خسارة^(٥). وتحتاج الدول بأن السبب في عدم سحب تلك التحفظات هو تزايد خطر الأصولية، وتزعم أنها أداة تحميها من الأصولية^(٦). "وهكذا، يغدو تفكيك الأحكام التمييزية الهيكلية وسحب التحفظات التي تستند إلى ممارسات ثقافية/دينية أحد الشواغل ذات الأولوية التي تدعو إلى العمل المتضافر"^(٧).

٧ - وهناك مواضيع مشتركة بين الانتهاكات الأصولية والمتطرفة للحقوق الثقافية، ولها آثار وخيمة على الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة بوجه خاص. وغالبا ما تشمل هذه الانتهاكات محاولات تستهدف إعادة تشكيل الثقافة بحيث ترمي إلى إعادة تصميمها بناءً على رؤى أحادية للعالم، تركز على "النقاء" والعداء تجاه "الآخرين" وتفرض "الشرف" و "الاحتشام"، وتدعي السمو الثقافي والأخلاقي، وتفرض ما يدعى أنه "صحيح الدين" أو "أصل الثقافة" أو اللباس "المحتشم" والنظم السلوكية التي كثيرا ما تكون دخيلة على الثقافات التي يجيها السكان المحليون في ظلها، وتشيطان الجهود الرامية إلى

(٥) بيان مقدم من منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة.

(٦) انظر الوثيقة CEDAW/C/BGD/8، والوثيقة CEDAW/C/MOR/1.

(٧) بيان مقدم من منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة.

التصدي للتنميط باعتباره "إيديولوجية جنسانية"، وتخلق حرية التعبير الفني، وتقييد الحرية العلمية. وتهدف أيضا إلى تقييد الحقوق الجنسية والإنجابية للجميع.

٨ - وكثيرا ما تسعى الجماعات الأصولية والمتطرفة إلى إلغاء التعبير عن المعارضة الثقافية لمخططاتها. ويسعى أصوليون متدينون متنوعون إلى المعاقبة على التعبير الثقافي المعارض لتفسيراتهم للدين بطرق كثيرا ما تكون لها آثار خاصة على المرأة، بما في ذلك قوانين التجديف، وقوانين الأسرة التي تميز بين الجنسين، وحملات المضايقة، والتعليم الذي لا يتفق مع معايير حقوق الإنسان، والعنف الصريح.

٩ - وكثيرا ما يضايق المتطرفون المنتميات إلى الأقليات والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمغايرات الهوية الجنسية ويستهدفونهن لأنهن يسعين إلى التمتع بالمساواة في الحقوق الثقافية (انظر الوثيقة A/HRC/29/23 والوثيقة A/HRC/19/41). ويجاولون الآن منع حرية حركة المجموعات الوطنية بأكملها استنادا إلى تُهج تمييزية تعاقب ضحايا الأصولية والتطرف أنفسهم^(٨). وقد أثر هذا بالفعل على تواصل المدافعات عن حقوق الإنسان من البلدان المتضررة من التطرف مع الدورة الحادية والستين للجنة المعنية بوضع المرأة التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٧.^(٩)

١٠ - وحقوق المرأة ليست مجرد أدوات تكميلية لمكافحة الأصولية والتطرف - بل إنها تشكل جزءا أساسيا من مكافحتها، وبدونها لا يمكن أن تُكفل بالنجاح. "وكل خطوة إلى الأمام في سبيل الكفاح من أجل حقوق المرأة تشكل جانبا من النضال ضد الأصولية"^(١٠).

١١ - والعلمانية - أي الفصل بين الدين والدولة - هي أيضا جزء حيوي من النضال ضد الأيديولوجيات الأصولية والمتطرفة التي تستهدف النساء، ولا سيما ما تدعي منها أنها قائمة على أسس دينية^(١١). فهي تخلق فضاء يمكن للنساء والأقليات فيه أن تجابه تلك الإيديولوجيات، وأن تتمتع بحقوقها الثقافية دون تمييز أو أن تحمي ذلك الفضاء. والعلمانية موجودة بأشكال متنوعة في جميع أنحاء العالم. ولا "تعني غياب الدين، بل تعني وجود هيكل دولة يدافع عن حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد، حيث لا يوجد دين للدولة، وحيث لا يُستمد التشريع من الله، وحيث لا يمكن أن تفرض العناصر الدينية الفاعلة إرادتها على السياسة العامة". والفجوة ليست "بين ما هو ديني وما هو علماني، وإنما بين من يُنابذون العلمانية ومن يؤمنون بقيمتها"^(١٢). وكما يتضح من الاسم الذي أطلقتته المنظمة على نفسها: "العلمانية قضية من قضايا المرأة"، ويشير إليه اسمها المختصر بالإنكليزية (SIAWI). وتشير المنظمة إلى أن: "الدفاع عن قيم العلمانية ... هو شرط مسبق للنضال من أجل حقوق المرأة ... والصلة بين تصاعد الأصولية وتآكل الفضاء العلماني واضحة أمامنا تمام الوضوح"^(١٣).

(٨) OHCHR, "US travel ban: 'new policy breaches Washington's human rights obligations' - UN experts",

1 February 2017

(٩) بيان مقدم من منظمة مادري وعبادة حقوق الإنسان والعدل بين الجنسين، كلية الحقوق بجامعة سيتي يونيفرستي بنيويورك.

(١٠) Zeinabou Hadari, cited in Karima Bennoune, *Your Fatwa Does Not Apply Here: Untold Stories from the*

Fight against Muslim Fundamentalism (New York, W.W. Norton and Company, 2013), p.82

(١١) رسائل واردة من رابطة كفاح المرأة ضد الأصولية والنساء المتضامات.

(١٢) Gita Sahgal, "Secular space: bridging the religious-secular divide?", 13 November 2013

(١٣) Secularism is a Women's Issue, "Who we are and our aims", 28 March 2007

ألف - تعريف الأصولية والتطرف وفهمهما

١٢ - لطالما عملت المدافعات عن حقوق الإنسان على وضع تصور للأصولية والتجمع للتصدي لها. والأصولية هي: "الحركات السياسية التي تنتمي إلى اليمين المتطرف والتي، في سياق العولمة... تتلاعب بالدين أو الثقافة أو الأصل العرقي، من أجل تحقيق أهدافها السياسية"^(١٤). وعادةً ما تصوغ مشاريع الحوكمة العامة، بما يتماشى مع رؤاها الدينية، وتفرض تفسيرها للعقيدة الدينية على مجالات أخرى منها القانون أو السياسة العامة، بغرض توطيد السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة تسلطية وقسرية^(١٥).

١٣ - وكثيراً ما يسعى الأصوليون في المجال الثقافي إلى محو ثقافة الآخرين والطابع التوفيقي للثقافة والدين والقضاء على التنوع الثقافي^(١٦). والاعتراف بالخلفيات المتنوعة للمرأة وبتنوع تعبيراتها الثقافية والدفاع عنها والاحتفاء بها وسائل ذات أهمية حاسمة في مجابهة الأصولية الثقافية.

١٤ - وقد نشأت أشكال الأصولية عن جميع التقاليد الدينية الرئيسية في العالم، بما فيها البوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية وغيرها. ونظراً إلى الادعاءات الدينية لمناصريها، فإن مواجهتها تتسم بالصعوبة والخطورة بشكل خاص. ونظراً إلى الطابع الذكوري للعديد من التفسيرات المنتشرة للأديان والمؤسسات الدينية، تواجه المرأة عقبات خاصة في التعبير عن نفسها. بيد أن أشكال الأصولية تشكل ظاهرة أقلية تتميز عن التقاليد الدينية الأوسع نطاقاً نفسها، رغم أنها تستند إليها استناداً انتقائياً. فلا يوجد دين أصولي في جوهره، ولا يجوز اتهام جميع أتباع أي دين بالأصولية.

١٥ - ويتضح من المظاهر المختلفة للأصولية أن ثمة أوجه تشابه ملحوظة، لا سيما في تفسيرها للشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة. وعلى الرغم من تجلي النظام الذكوري في معظم الأديان، فإنه يأخذ شكلاً أكثر تطرفاً في الأصولية، التي كثيراً ما ترفض تماماً المساواة الفعلية بين المرأة والرجل. ويتصدر المخططات الأصولية تقييد أدوار المرأة وقمع حقوقها وممارسة السيطرة عليها^(١٧).

١٦ - وغالباً ما تعزز تلك المخططات أيضاً عزل المرأة مما يجعل من الصعب عليها المشاركة، على قدم المساواة، في الحياة الثقافية وفي ابتداع الثقافة والرفي بها. وتستند القوانين والسياسات الجنسانية التي تروج لها الجماعات الأصولية إلى أفكار نمطية وتحيزية إزاء العلاقات بين الجنسين تُميّز بوضوح ضد النساء والفتيات.

١٧ - ومعارضة الأصولية لا تعني موقفاً مناهضاً للدين. فلطالما استهدفت الحركات الأصولية المؤمنات المتدينات غير الممثلات للمعتقدات الأصولية وكذلك غير المتدينات. فكلتا الفئتين اضطلعتا بأدوار مهمة في النضال ضد الأصولية في مجال حقوق الإنسان. وكثيراً ما تنتهك الجماعات الأصولية حق المرأة في حرية الدين، وكذلك حقها في المشاركة في الحياة الثقافية.

(١٤) Marieme A. Hélie-Lucas, "What is your tribe? Women's struggles and the construction of Muslimness", in *Women Living Under Muslim Laws: Dossier 23-24*, Harsh Kapoor, ed. (London, 2001), pp.49 and 51

(١٥) Jessica Horn, "Christian fundamentalisms and women's rights in the African context: mapping the terrain", p.1

(١٦) Council for the Development of Social Science Research in Africa, "Gender and fundamentalisms: proceedings of the Gender Institute on gender, cultures, politics and fundamentalisms in Africa"

(١٧) Betsy Reed, ed., *Nothing Sacred: Women Respond to Religious Fundamentalism and the Terror* (New York, Thunder's Mouth Press/Nation Books, 2002), pp.75 and 76

١٨ - وتستخدم المقررة الخاصة مصطلح "التطرف" إلى جانب تعبير "الأصولية" لأن له دورا مهما في المناقشات الدائرة في أروقة الأمم المتحدة ويشمل الحركات غير القائمة على الدين. ولكن ينبغي دائما مراعاة مسألة التعريف بدقة وتطبيقها وفقا للقواعد الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان. (انظر الفقرة ١٤ من الوثيقة A/HRC/34/56). أما إساءة استخدام مفهوم التطرف لقمع الأنشطة التي يُضطلع بها وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فتشكل مصدرا للقلق البالغ.

١٩ - وتركز بعض أشكال التطرف المعاصر التي تؤثر بشكل خاص على الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة على أساطير الأمة المتجانسة، ومزاعم التفوق أو النقاء العرقي أو العنصري، والقومية المتعصبة الشعبوية الموجهة ضد الديمقراطية الليبرالية والتعددية. وينتق قدر كبير من الهجوم المعاصر على الحقوق الثقافية للمرأة عن أقصى يمين الطيف السياسي الصاعد أو الذي وصل فعلا إلى السلطة في أماكن عديدة.

٢٠ - وتركز منظومة الأمم المتحدة على التطرف العنيف، ولكنها ترفض تعريفه في معظم الأحيان. وفي معظم الأحيان، قلما يولي المجتمع الدولي اهتماما إلى الإيديولوجية المتطرفة ويتقاعس عن الإشارة إلى الأصولية على نحو كاف، على الرغم من آثارها الخطيرة على حقوق الإنسان، وهو بذلك "لا يدرك أن التطرف الديني غير العنيف ينتشر في التيار السائد"^(١٨). ويخلق هذا "الدمج في التيار السائد" ظروفًا خصبة للتمييز ضد المرأة.

٢١ - ويجب الإقرار بالروابط بين الأصولية والتطرف من جانب والتطرف العنيف والإرهاب من جانب آخر، مثلما يجب الإقرار بالطابع الجوهري الخطير للإيديولوجيات نفسها الكامنة وراء ذلك على حقوق الإنسان للمرأة. فبعض القوى الأصولية والمتطرفة تقدم نفسها على أنها قوى "معتدلة". ولكنها توفر الأرضية التي يقف عليها المتطرفون العنيفون عن طريق الترويج للقوانين والممارسات التمييزية نفسها التي يجد المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد أنها مرتبطة بقوة بالتحريض على العنف باسم الدين (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة A/HRC/28/66). وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أن "هذه العقلية... يمكن أن تشكل الأساس الأيديولوجي الذي تستند إليه هذه الانتهاكات" (انظر الفقرة ٩٠ من الوثيقة A/HRC/32/36).

٢٢ - ولا ينبغي أن تستخدم الحكومات ما يسمى "التطرف غير العنيف"، الذي كثيرا ما يشمل الدعوة للتمييز ضد المرأة والأقليات ويعزز العنف ضدها، كأداة لمكافحة ما تعتبره تطرفا عنيفا. فالمرأة هي من يدفع الثمن الأكبر لهذه الأخطاء على أرض الواقع. ولن تُجرد العناصر الفاعلة المتطرفة من سلاحها بالفعل إلا بالتبرؤ من إيديولوجيتها - بما فيها إيديولوجيتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٢٣ - وينبغي أن يشمل النهج القائم على حقوق الإنسان في مواجهة الأصولية والتطرف العناصر الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها. ومن غير الواضح كيف أن حكومات تبني تلك السياسات، مثل سياسات التمييز المنهجي ضد المرأة، التي تذكر بما تدعو إليه الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة، يمكن أن تهزم تلك الجماعات بنجاح من دون إجراء إصلاح كبير، حيث إنها تهيئ التربة الخصبة لترسيخ سياسات مشابهة.

(١٨) International Civil Society Action Network, "Extremism as mainstream: implications for women, development and security in the MENA/Asia Region", Brief No.11 (2014), p.3

باء - نهج مواجهة الأصولية والتطرف القائم على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة وفي صميمها حقوقها الثقافية

٢٤ - الأصولية والتطرف مسألتان من مسائل حقوق الإنسان. ومن المهم للغاية أن يُركّز لا على آثارها الأمنية فحسب، بل أيضا على ما تتركه من أثر على مجموعة متنوعة من الحقوق، من بينها الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مواجهتهما. والتنفيذ الكامل للمعايير التي تضمن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداة حاسمة في مكافحة الأصولية والتطرف. وتمثل السياسات التي تكافح التمييز ضد المرأة في حقها في المشاركة في الحياة الثقافية أو تعزيز حريتها في التعبير الفني والحرية العلمية، وحقها في التعليم وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان جوانب أساسية في مكافحة الأصولية والتطرف.

٢٥ - ويجب على الحكومات أن تكفل إيجاد ثقل يقابل ثقل الخطابات الأصولية والمتطرفة عن طريق التصدي لها علنا، وضمان أن يتفق التعليم مع المعايير الدولية. وثمة خطوة أخرى بالغة الضرورة تتمثل في إعادة الاستثمار في مجال الثقافة، بهدف تهيئة الظروف التي تتيح للمرأة، دون تمييز، إمكانية الاستفادة من الحياة الثقافية والمشاركة والمساهمة فيها بأسلوب يتسم باستمرار التطور. ويكمن العنصر الأساسي في تهيئة بيئة مواتية للديمقراطيات الثقافية التي تعزز المساواة بين الجنسين.

٢٦ - وتلاحظ المقررة الخاصة مع القلق أنه نظرا إلى الأزمات المالية وتدابير التقشف التي أُخذت في عدد من الدول، عادة ما تعاني البرامج في الميدان الثقافي أكثر من غيرها. وهذا خطأ تترتب عليه آثار خطيرة. فكثيرا ما تؤدي تدابير التقشف إلى حالة يُترك فيها ميداننا التعليم والثقافة، وغيرها من الميادين، إلى الآخرين، ولا سيما أصحاب المخططات الأصولية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المرأة.

٢٧ - ويجب على الدول احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، ولا سيما حقوقها الثقافية، مما يعني أنها يجب أن: (أ) توقف دعم الأصوليين والأيديولوجيات المتطرفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ (ب) وتحمي جميع النساء من أي فعل ترتكبه الجماعات الأصولية أو المتطرفة بهدف إجبارهن على هويات أو معتقدات أو ممارسات محددة؛ (ج) وتصمم برامج تهدف إلى تهيئة ظروف تتيح للمرأة الاستفادة من الحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها دون تمييز.

٢٨ - وتناشد المقررة الخاصة المجتمع المدني والحركة الدولية لحقوق الإنسان أن تتحد في فضح الإيديولوجية الأصولية والمتطرفة والتصدي لها، حيث تؤدي نساء كثيرات ذلك الدور منذ سنوات عديدة دون دعم يُذكر، وأن تدعم من يقاوم الهجمات الأصولية والمتطرفة على الحياة الثقافية في خطوط المواجهة.

٢٩ - وكثيرا ما يعمل أصوليون مختلفون معا بشكل تكتيكي على الصعيد الدولي لإحباط أوجه التقدم في مجال حماية حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة^(١٩). ومختلف أشكال

(١٩) انظر، على سبيل المثال: Naureen Shameem, "Rights at risk", Observatory on the Universality of Rights

.trends report 2017 (Toronto, Association for Women's Rights in Development, 2017), pp.91-93

الأصولية والتطرف غالباً ما يعزز بعضها بعضاً عن طريق ”التغذية المتبادلة لنزعة التطرف“^(٢٠). ومن ثم، يجب أن يكون نهج حقوق الإنسان متعدد الاتجاهات.

٣٠ - وتعرب المقررة الخاصة عن قلقها البالغ إزاء تطبيع الإيديولوجية والخطاب الأصوليين والمتطرفين من المرأة في العديد من السياقات السياسية والثقافية والإعلامية، وخاصةً من خلال تبني الاتجاه السائد للأحزاب السياسية والمرشحين السياسيين لتلك الإيديولوجية وذلك الخطاب. بل إن بعض قادة العالم، المتحالفين مع القوى السياسية المتطرفة أو الأصولية، يرون أنه من المقبول الحط علنا من المظهر الشكلي للمرأة في الحياة العامة أو حرمانها صراحةً من المساواة. وهذا التصرف يكون بمثابة تحديد للنبرة التي تستخدمها مجتمعاتهم، بما لها من عواقب خطيرة على المرأة، وما تؤدي إليه من تمكين للمتطرفين.

٣١ - وقد تجدد المدافعات عن حقوق الإنسان، وهن معارضات للأصولية والتطرف أنفسهن محاطات بأصوليين أو متطرفين غير تابعين للدولة من جانب وحكومات قمعية من جانب آخر، وكلا الطرفين يسعيان إلى تقييد التحرك اللازم لحماية حقوق الإنسان. وقد تفرض الحكومات جوانب من المخططات الأصولية حتى تحتفظ بالسلطة السياسية. وفي أماكن أخرى يجلس المتطرفون والأصوليون أنفسهم على مقاعد السلطة. وتتواطأ أحياناً عناصر تابعة للدولة وعناصر غير تابعة لها. ومن الضروري اتخاذ إجراءات وقائية تشمل الطيف بأسره. وتكتسي التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان والتزامها بممارسة العناية الواجبة لضمان تلك الحقوق ضد الأذى على يد العناصر الفاعلة من غير الدول أهمية، وكذلك إيجاد سبل مبتكرة لمساءلة العناصر الفاعلة من غير الدول مساءلةً مباشرةً.

دور المدافعات عن حقوق الإنسان وفضاء المجتمع المدني

٣٢ - ما فتئت المدافعات عن حقوق الإنسان تتبوأ موقع الصدارة في الاعتراف بوقوع الانتهاكات الأصولية والمتطرفة وتوثيقها والتصدي لها. وهن يبحثن على إيلاء الاهتمام إلى ”إشارات التحذير من الأصولية“، بما في ذلك تصاعد العنف ضد المرأة، بوصفه من التطورات الواضحة التي ”كثيراً ما تتعرض للتجاهل في سبيل الوحدة الوطنية والدينية“^(٢١).

٣٣ - والاستماع إلى المدافعات عن حقوق الإنسان وتمكينهن من أفضل السبل التي تمكن المجتمع الدولي من معالجة هذه المشاكل - في حين أن ما يحدث هو العكس تماماً. وفي كثير من الأحيان، لا تُدعى النساء إلى الطاولة لمناقشة كيفية مكافحة التطرف أو تقييم أثره. وفي حالة عدم وجودهن، يصير من المرجح للغاية أن تُعامل حقوق المرأة وكأنها ورقة مساومة يجري التفاوض عليها أو تُهضم تحقيقا للوثام مع الجماعات الأصولية والمتطرفة. ولا يُرجى من الإذعان للمطالب الاجتماعية للأصوليين والمتطرفين، ولا سيما إزاء النساء، إلا تفاقم حالة حقوق الإنسان وتساعد مطالبهم.

٣٤ - ويضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في مكافحة الأصولية والتطرف باستخدام استراتيجيات متنوعة^(٢٢). فعلى سبيل المثال، تعمل مبادرة أطلقتها منظمة مسلمون من أجل القيم التقدمية باستخدام

(٢٠) انظر: Julia Ebner, “How far right and Islamist extremists amplify each other’s rhetoric”, TEDx Vienna, October 2016

(٢١) Ayesha Imam, Jenny Morgan and Nira Yuval-Davis, eds., *Warning Signs of Fundamentalisms* (Nottingham, United Kingdom, Russell Press, 2004), p.xiv

(٢٢) ضُربت أمثلة على ذلك في البيان المقدم من منظمة فريموز.

الوسم #ImamsForShe في إطار من الشراكة مع تحالف الأئمة للارتقاء بالإنسانية في بوروندي من أجل العمل ضد الفصل بين الجنسين^(٢٣). وأنتجت جمعية جزائرينا، وهي جمعية أسر ضحايا الإرهاب، لافتة عَرْضِيَّة تظهر بها صور لجزائريات قُتلن في العنف الذي ارتكبه الأصوليون في تسعينيات القرن العشرين، وتحاول رفعها كل عام في اليوم الدولي للمرأة^(٢٤). وأسست مجموعة متنوعة من النساء في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حملة المعارضة النسوية، التي تُعنى بتحليل أثر الأصولية على المرأة^(٢٥). وحضر آلاف المحتجين، بينهم كثير من النساء، احتجاجات تحت وسم #NotInMyName (أي ليس باسمي) نُظمت في الهند في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، للاحتجاج على عمليات القتل العنصرية للمسلمين المستوحاة من الأفكار الأصولية، التي وقع كثير منها بزعم أكل لحم الأبقار أو بيعه^(٢٦).

٣٥ - غير أن قدرة المجتمع المدني على الاضطلاع بهذه الأعمال غالبا ما تكون مقيدة في قدرتها على تنفيذ تلك الأعمال بسبب القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، علاوة على التحرش والعنف (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٣١). وعندما تكتم الحكومات الأصوات نفسها التي تواجه المتطرفين عن طريق سجن أصحابها أو فرض الرقابة على آرائهم وتشعر بالتهديد منهم أو لا تحميهم، فإنها بذلك تيسر تصاعد التطرف.

٣٦ - وتحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يواجهن الأصوليين والمتطرفين إلى الموارد والهيكل وإبراز أعمالهن ووصولها إلى وسائل الإعلام حتى يمكن أن تتبلور جهودهن في شكل معارضة منهجية ومؤسسية. إن المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يتحدن الحركات الأصولية والمتطرفة بطرق منها الدفاع عن حقوق المرأة في المشاركة في الحياة الثقافية من دون تمييز، إنما يدافعن عن الثقافة الدينامية والحياة والحقوق الثقافية وفقا للقواعد الدولية. فهن مدافعات عن الحقوق الثقافية.

٣٧ - والعمل ضد الأصولية والتطرف مهمة بالغة الخطورة وشاقة للغاية، حيث تؤدي إلى تصنيف المدافعات عن حقوق الإنسان على أهن معارضات للطائفة الدينية أو الأمة التي ينتمين إليها، وتعريضهن لعقوبات جنائية، والتشهير بهن، ونبذهن، ويمكن أن يؤدي إلى تهديدهن بالقتل والاعتداء عليهن. وتتفق المقررة الخاصة مع ما جاء في البيان الذي أصدره خبراء آخرون في الأمم المتحدة منبها المجتمع الدولي أن "الاتجاه العالمي المتمثل في الأصولية والشعبوية" يشكل مخاطر متزايدة على المدافعات عن حقوق الإنسان^(٢٧). وفي دراسة استقصائية عالمية أجريت مؤخرا، أشار ٥٤ في المائة من المجيبين البالغ عددهم ٦٩٤ عضوة من عضوات "المنظمات النسائية الشبابية" أهن تعرضن لتهديد يتعلق بعملهن من "جماعات دينية متطرفة أو أصولية"^(٢٨). فالمتطرفون كثيرا ما يستهدفون المدافعات عن

(٢٣) بيان مقدم من منظمة مسلمون من أجل القيم التقدمية.

(٢٤) يتضمن البيان الوارد من جمعية جزائرينا مزيدا من المعلومات عن عملها.

(٢٥) انظر: www2.warwick.ac.uk/fac/arts/english/research/currentprojects/feministdissent.

(٢٦) Huizhong Wu, "#NotInMyName: Indians protest against mob violence", CNN, 29 June 2017.

(٢٧) "Fundamentalism and populism pose deepening threat to women defending human rights, UN experts warn", United Nations News Centre, 25 November 2016.

(٢٨) FRIDA: the Young Feminist Fund and Association for Women's Rights in Development's Young Feminist Activism Program, "Brave, creative, resilient: the global state of young feminist organizing", 2016, p.51.

حقوق الإنسان في التجمعات العامة^(٢٩). ومما يصيب المقررة الخاصة بالأسى ما لاحظته من أن العديد من منظمات المجتمع المدني المرموقة التي قدمت بيانات في إطار إعداد هذا التقرير تشعر بالقلق إزاء إمكانية تعرضها للانتقام؛ ولهذا يجب أن تظل مصادر تلك البيانات محاطة بالسرية.

٣٨ - وتلاحظ أيضا مع بالغ القلق أنه عندما تقوض العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، أعمال هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان في مجابهة المتطرفين والأصوليين، كما حدث مرارا وتكرارا، فإن ذلك يكون له أثر خطير على حقوق الإنسان^(٣٠).

٣٩ - وقد أدت شبكة الإنترنت إلى إيجاد فضاء جديد للمرأة للمشاركة في الحياة الثقافية، ومجابهة الأصوليين والمتطرفين، ولكنه فضاء يعرضها فيه المتشددون والمتطرفون للمضايقة كذلك^(٣١). ويجب على الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية وبذل العناية الواجبة وفقا للمعايير الدولية للتأكد من إمكانية مشاركة المرأة في الأنشطة التي تمارس على الإنترنت في إطارين من السلامة والمساواة، وإمكانية مكافحتها الخطابات الأصولية والمتطرفة في الفضاء الإلكتروني.

٤٠ - وتلاحظ المقررة الخاصة أن هناك أيضا جماعات مناهضة للحقوق تروج لمخططات أصولية ومتطرفة وتعمل على تنفيذ تلك المخططات الضارة بحقوق الإنسان، وهذه مسألة يجب أن تواجهها الحركة الدولية لحقوق الإنسان نفسها^(٣٢). وفي حين أنه "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية" وفقا للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، فإنه يجب على هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان قبول عالميتها على النحو المعترف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتصرف وفقا للمعايير الدولية^(٣٣). والجماعات الأصولية والمتطرفة التي تشجع المخططات الرامية إلى محو الحقوق المكفولة دوليا، بما في ذلك التمييز ضد المرأة وتقويض عالميتها، لا يمكن اعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان. ولئن كان من الواجب احترام حقوق الإنسان الخاصة بما وفقا لمعايير حقوق الإنسان، فلا ينبغي أن تسيء استخدام حقوق الإنسان يجعلها ستارا لتعزيز أنشطتها ومخططاتها التدميرية.

(٢٩) بيان مقدم من الجمعية الدائمة للمثليات بشأن أحداث عام ٢٠١٥ في الاجتماع الوطني للمرأة في الأرجنتين.

(٣٠) انظر: Karima Bennouna, "Productive tensions: women's rights NGOs, the 'mainstream' human rights movement, and international lawmaking", in *Non-State Actors, Soft Law and Protective Regimes: From the Margins*, Cecilia M. Bailliet, ed., (New York, Cambridge University Press, 2012), pp.140-147

(٣١) بيان مقدم من مؤسسة البحوث حول تراث العراق المعرض للخطر وتقييمه وحمايته.

(٣٢) انظر على سبيل المثال: Shameem, "Rights at risk". ولاحظ أيضا المسائل التي أثارها مدافعون بارزون عن حقوق الإنسان في جنوبي آسيا "بشأن أهمية إبقاء حركة حقوق الإنسان على مسافة موضوعية من الجماعات والأفكار المصرة على التمييز المنهجي" في: "Global petition to Amnesty International: restoring the integrity of human rights", February 2010.

(٣٣) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/SRHRDefenders/Pages/Defender.aspx

ثانيا - الإطار القانوني الدولي

ألف - المعايير الدولية ذات الصلة

٤١ - أجرت المقررة الخاصة، تحليلاً متعمقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي صاغتها البيانات التي أدلى بها مختلف هيئات الأمم المتحدة وآلياتها بشأن الأصولية والتطرف بوصفهما قاعدتين إيديولوجيتين لانتهاكات حقوق الإنسان. وتشير إلى تلك الفروع ذات الصلة من تقريرها السابق وتستكملها في هذا التقرير ببعض المعايير الإضافية بشأن الحقوق الثقافية للمرأة، وذلك في تقريرها السابق عن أثر الأصولية والتطرف على الحقوق الثقافية (الفقرات ٤٠-٦٠ من الوثيقة A/HRC/34/56).

٤٢ - ومساواة المرأة في التمتع بجميع حقوق الإنسان هي محور الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمعايير الإقليمية. وعدم التمييز، بما في ذلك عدم التمييز على أساس الجنس، أمر مكفول في ميثاق الأمم المتحدة نفسه، وهو أحد معايير منظومة الأمم المتحدة.

٤٣ - وعلى حسب المظهر المحدد للإيديولوجيات الأصولية والمتطرفة، قد تؤدي تلك الإيديولوجيات والتصرفات التي تحرض عليها إلى انتهاكات لنطاق واسع من حقوق الإنسان المكفولة للمرأة. ومن ضمن تلك الحقوق الحق في المساواة وفي عدم التمييز والحياة والحرية والسلامة البدنية والمعاملة الإنسانية وعدم التعرض للتعذيب والخصوصية وحرية الرأي والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمشاركة في الحياة الثقافية والحرية العلمية والفنية والموافقة الحرة في الزواج، وفي الحقوق الجنسية والإنجابية، والحق في الصحة والتعليم والمشاركة السياسية وعدم التعرض للاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق، والعمل وحرية التعبير وحرية الفكر والوجدان والدين.

٤٤ - وفي الحالات القصوى، يمكن أن يتعرض كامل طيف حقوق الإنسان للانتهاك، وقد تشكل ممارسات عنيفة محددة تمارسها الجماعات الأصولية والمتطرفة أعمالاً إرهابية و/أو جرائم دولية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو غيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب دراسة الآثار الجسيمة للأصولية والتطرف على الحقوق الثقافية في سياق هذا التهديد المنهجي الأوسع نطاقاً للعديد من حقوق الإنسان.

٤٥ - وتشدد المقررة الخاصة على التزامات الدولة باحترام حقوق الإنسان وحماتها من إعاقتهما من جانب العناصر الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الأصولية والمتطرفة. وقد أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أنه "يمكن أن تتحمل الدول المسؤولية أيضاً عن أفعال الأفراد إذا لم تبذل العناية الواجبة لمنع انتهاك الحقوق أو التحقيق في أعمال العنف والمعاقبة عليها، وعن تقديم التعويض."،^(٣٤)

٤٦ - وتؤكد المقررة الخاصة محورية الحقوق الثقافية وأهميتها، استناداً، على وجه الخصوص، إلى المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب على الدول احترام هذه الحقوق وحماتها من تدخل الحركات الأصولية والمتطرفة.

(٣٤) انظر: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) بشأن العنف ضد المرأة، الفقرة ٩. وانظر أيضاً لجنة مناهضة التعذيب، التعليق العام رقم ٢، ٢٠٠٨، بشأن تنفيذ الدول الأطراف الفقرة ١٨ من المادة ٢.

٤٧ - وتحظر الفقرة ٢ من المادة ٢ من العهد التمييز فيما يتعلق بهذه الحقوق، بينما تشير المادة ٣ إلى مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتصر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ٢١، المتعلق بحق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية، على أن:

ضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التزام إجباري وفوري بالنسبة للدول الأطراف. ويتطلب تنفيذ المادة ٣ من العهد، بالاقتران مع الفقرة ١ (أ) من المادة ١٥، جملة أمور منها القضاء على العوائق المؤسسية والقانونية والعوائق القائمة على أساس الممارسات السلبية، بما في ذلك العوائق التي تعزى إلى العادات والتقاليد، التي تمنع النساء من المشاركة التامة في الحياة الثقافية وتعليم العلوم والبحث العلمي^(٣٥).

٤٨ - ومساواة المرأة في الحقوق الثقافية مكفولة أيضا بموجب المادة ١٣ (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تشترط أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لإنهاء التمييز ضد المرأة الذي يمس "الحق في الاشتراك... في جميع جوانب الحياة الثقافية" وأن تضمن المساواة في هذا الصدد.

٤٩ - ويؤكد إعلان الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة أنه لا يجوز للدول أن تتذرع بالدين لتبرير ممارسة العنف ضد المرأة^(٣٦). وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٥ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على أن الدول مدعوة إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لـ "تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية في سلوك الرجال والنساء بهدف تحقيق القضاء على أوجه التحامل والممارسات العرفية وجميع الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أي نوع من نوعي الجنس أو فوقيته بالنسبة للجنس الآخر، أو على أدوار نمطية مسندة إلى الرجال والنساء"^(٣٧).

٥٠ - ولا علاقة للحقوق الثقافية بالنسبية الثقافية. وهي ليست عذرا لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان للمرأة أو لممارسة التمييز أو العنف ضدها. وهي حقوق مكرسة تكريسا راسخا في الإطار العالمي لحقوق الإنسان (انظر الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/HRC/31/59).

٥١ - وفي المادة ٥ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، لم تتفق الدول فحسب على أن "جميع حقوق الإنسان عالمية"، بل أيضا على أنه "في حين أنه يجب أن توضع في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان".

٥٢ - والعالمية إحدى أهم الأدوات في النضال ضد الآثار الضارة للأصولية والتطرف، ويجب الدفاع عنها. وعندما تقلل الدول من شأن العالمية، فهي بذلك تساعد التطرف وتحرض عليه. وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٢٨ المتعلق بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، الذي يفسر المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه "ينبغي على الدول الأطراف أن

(٣٥) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢١ (٢٠٠٩) بشأن حق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية، الفقرة ٢٥.

(٣٦) انظر المادة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٨.

(٣٧) الفقرة (أ) من المادة ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تضمن عدم استخدام المواقف التقليدية أو التاريخية أو الدينية أو الثقافية لتبرير انتهاكات حق المرأة في المساواة أمام القانون والتمتع على أساس من المساواة بجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد^(٣٨).

٥٣ - وعلى الدول أيضا أن تحترم حرية الفكر والوجدان والدين وتحميها، بما في ذلك الحق في الإيمان الديني، لكن مع "الحق في عدم اعتناق أي دين أو عقيدة"^(٣٩). وإضافة إلى ذلك، "لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره"^(٤٠). وأعمال الحكومات أو الحركات الأصولية والمتطرفة التي تهدف إلى أن تشكل، عن طريق الإكراه أو الإيذاء أو الانضمام إلى بعض المعتقدات، رؤى عالمية وممارسات ثقافية تتعارض مع معايير حقوق الإنسان.

٥٤ - وقررت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم ٢٨، أنه "لا يجوز الاعتماد على المادة ١٨ لتبرير أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحرية الفكر والوجدان والدين". وأشار المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحرية الدين أو المعتقد أن "لا يمكن لحرية الدين أو المعتقد ... أن تكون مبررا لانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات"^(٤١).

٥٥ - ويسعى الأصوليون أحيانا إلى تعزيز مخططاتهم أو حماية أنفسهم من المحاسبة عن طريق استخدام لغة حقوق الإنسان والحرية الدينية. وتشدد المقررة الخاصة على أهمية المادة ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك المادة ٥ المشتركة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحذر من أنه ليس في هذين الصكين أي حكم يجوز تأويله بما يفيد انطواءه على أي حق لأية دولة أو لأية جماعة أو لأي شخص في مباشرة أي نشاط يستهدف إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها فيهما.

باء - تحليل الأصولية والتطرف في منظومة الأمم المتحدة

٥٦ - علقت منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكل متقطع على القضايا المتعلقة بالأصولية والتطرف، وينبغي استحداث نهج يتصف بقدر أكبر من المنهجية. ورغم ذلك، صدرت بعض البيانات ذات الأهمية.

٥٧ - ففي عام ٢٠١٦، تناول المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين، أثر الأصولية على الحقوق في إطار ولايته. وأشار إلى أنه "غالبا ما تؤثر الأصولية الدينية على حق النساء أكثر من غيرهن في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات". واستشهد بوجه خاص بالضغط الذي تمارسه الكنيسة الكاثوليكية والحركات الإنجيلية على المنظمات النسائية في أمريكا اللاتينية العاملة من أجل الحقوق والصحة الإنجابية (انظر الفقرة ٦٢ من الوثيقة A/HRC/32/36).

(٣٨) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٨ (٢٠٠٠) بشأن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، الفقرة ٥.

(٣٩) انظر: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٢٢ (١٩٩٣) بشأن الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، الفقرة ٢.

(٤٠) الفقرة ٢ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق).

(٤١) الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/68/290.

٥٨ - وأشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير قدمه إلى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين في عام ٢٠٠٦، إلى أن "تسييس الثقافة على شكل 'أصوليات' دينية في سياقات ... دينية متنوعة [أصبحت] تحديًا خطيرًا للجهود الرامية إلى ضمان حقوق الإنسان للمرأة" (انظر الفقرة ٨١ من الوثيقة A/61/122/Add.1).

٥٩ - وشدد إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان "على أهمية ... إزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة ... للتطرف الديني" (انظر الفقرة ٣٨ من الفصل الثالث من الجزء الثاني من الوثيقة (A/CONF.157/24 (Part I)).

٦٠ - وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تعليقاتها الختامية على التقريرين الأولي والثاني المدججين المقدمين من تونس، إلى أن "تعزيز حقوق المرأة هو خير حصن يقف أمام الحركات المتطرفة" (انظر الفقرة ٢٦٢ من الوثيقة A/50/38).

ثالثا - الأصولية والتطرف وحقوق المرأة الثقافية: دراسة استقصائية

٦١ - تتسبب الأصولية والتطرف، في معظم مجالات ولاية المقررة الخاصة، في تفشي انتهاكات الحقوق الثقافية. وينبغي النظر إلى الأمثلة الواردة أدناه باعتبارها جزءا من هجمة منهجية أوسع نطاقا تتعرض لها حقوق الإنسان.

ألف - حرية التعبير الفني والهجمات على الفنانين

٦٢ - كثيرا ما تهدد العناصر الفاعلة الأصولية والمتطرفة التابعة للدولة وغير التابعة لها الحق في حرية التعبير الفني. ويُتهم الفنانون "بالتجديف" أو "الإساءة للدين"، أو إهانة "المشاعر الدينية"، أو التحريض على "الكراهية الدينية" (انظر الفقرة ٤٧ من الوثيقة A/HRC/23/34). وكثيرا ما يمحوا الأصوليون على اختلافهم تاريخ التعبير الفني للمرأة وممارسته. "وتكون الفنانين ومشاهدات الأعمال الفنية معرضات للخطر بشكل خاص في بعض المجتمعات، بل ويحظر عليهن أداء الأعمال الفنية تماما، أو أداء عروض فردية أمام جمهور مختلط أو أداء عروض مع الرجال". (الفقرة ٤٣ من المرجع السابق) وينطبق هذا بصفة خاصة على السياقات الدينية. "ولهذا الحظر آثار مدمرة على تنوع أشكال التعبير الثقافي ..."،^(٤٢) وتضرب البيانات المتلقاة أمثلة لإلغاء حفلات تضم نساء، وشن هجمات على عناصر فاعلة من النساء، وتهديد فنانين وسبهن، واعتقال مطربات وكاتبات في أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والمملكة العربية السعودية والسودان^(٤٣). فقد أشار موقع شبكي منتسب إلى الحرس الثوري في جمهورية إيران الإسلامية إلى أن غناء النساء "انتهك جميع القيم الأخلاقية والدينية"^(٤٤). وقالت مطربة سودانية: "عندما أفأ على خشبة المسرح ... أجد نفسي في حالة

(٤٢) بيان مقدم من منظمة فريموز.

(٤٣) بيان مقدم من رابطة الإيرانيات في فرنسا. بيانات مقدمة من رابطة الإيرانيات في فرنسا؛ ومن مؤسسة الجبل الفيروزي؛ ومن منظمات غير حكومية سعودية (المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمنظمة السعودية لحقوق الإنسان، ومنظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، بالتشاور مع ناشطات سعوديات).

(٤٤) بيان مقدم من رابطة الإيرانيات في فرنسا.

مستمرة من الخوف. وأخشى دائما من إمكانية إيقاف العرض في أي لحظة^(٤٥). وفي إثيوبيا، انخفض عدد النساء والرجال الذي يمارسون الرقص والغناء معا بسبب ضغوط تمارسها جماعات دينية منذ عام ٢٠٠٨^(٤٦). وتخلق القيود على الحرية الفنية وانتهاكات هذه الحرية بيئة غير آمنة لجميع العاملين في مجال الفنون، وتقوّض الجهود الرامية إلى مناهضة التطرف والأصولية.

٦٣ - ومن المستحيل ذكر أسماء كل الفنانات اللاتي قتلهن مختلف الأصوليين والمتطرفين. ومن الحالات الأخيرة الجديدة بالملاحظة اغتيال حركة الشباب المجاهدين سادو علي ورسامي في عام ٢٠١٤، وهي مطربة وعضوة في البرلمان الصومالي ومعروفة بالظهور على خشبة المسرح عارية الرأس. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٤ قتلت اثنتا عشرة امرأة بسبب مشاركتهن في أعمال موسيقية في شمالي غرب باكستان^(٤٧).

٦٤ - وما برحت المناسبات الثقافية المرتبطة بالنساء والفتيات تشكل هدفا للإرهاب. وتأسف المقررة الخاصة لوقوع أحداث منها هجوم أحد الأصوليين الإسلاميين على حفل أريانا غراندي الموسيقي في مانشستر بالمملكة المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧. وقد راح ضحية هذا "الهجوم على الفتيات"^(٤٨) ١٧ امرأة وفتاة من أصل ٢٢ ضحية^(٤٩). وتثني المقررة الخاصة على شجاعة السيدة غراندي في المسارعة بالعودة إلى خشبة المسرح في حفل "كلنا يجب مانشستر" الموسيقي، وكذلك العديد من الأشخاص الذين حضروا الحفل. ويبدى هذه الشجاعة في تحدي المتطرفين فنانون وجماهير في جميع أرجاء العالم لا يحظون بما يكفي من الاهتمام الدولي، ولا بد من تقدير أعمالهم ودعمهم. ومن الأمثلة البارزة على تلك الشجاعة أوركسترا زهرة، أول أوركسترا نسائية بالكامل في أفغانستان^(٥٠).

٦٥ - وأعاد حوالي ٤٠ من كبار الكتاب الهنود جوائزهم الأدبية تعبيرا عن الاحتجاج على ما يعتبرونه "تصاعد التعصب وتنامي الاعتداءات على حرية الكلام"، جنبا إلى جنب مع العنف ضد المثقفين^(٥١). وسُلطت الأضواء على ذلك الجهد بعد أن أعادت الكاتبة الذائعة الصيت ناياتارا ساهاغال إحدى الجوائز. وقد أوضحت قائلة: "ثقافة التنوع والحوار في الهند تواجه الآن اعتداءات شريرة. فالعقلانيون الذين يشككون في الخرافات، وأي شخص يشكك في أي جانب من جوانب التشويه القبيح والخطير للهندوسية المعروف باسم الهندوتفا - سواء في الميدان الفكري أو الفني، وسواء من حيث العادات الغذائية أو أنماط حياتهم - يتعرض للتهميش أو الاضطهاد أو القتل"^(٥٢).

(٤٥) بيان مقدم من مشروع المدافعات السودانيات عن حقوق الإنسان.

(٤٦) بيان مقدم من جمعية النساء المتضامات.

(٤٧) بيان مقدم من منظمة فريموز.

(٤٨) Charlotte Alter, "Why the Manchester attack was an attack on girlhood", *Time*, 24 May 2017

(٤٩) Helena Horton and Joe Shute, "Who are the victims of the Manchester terror attack?", *Telegraph*, 31 May 2017

(٥٠) انظر: www.anim-music.org/girls-ensemble/

(٥١) "How India's writers are fighting intolerance", BBC News, 13 October 2015

(٥٢) Indian Cultural Forum, "Nayantara Sahgal returns her Sahitya Akademi award", 6 October 2015

باء - حق المرأة في المشاركة في الحياة الثقافية دون تمييز

٦٦ - تشكل الحقوق الثقافية للمرأة هدفا رئيسيا للأصوليين والمتطرفين الذين كثيرا ما يدعون دفاعهم عن الثقافة أو الدين أو التقاليد، ولكنهم ينكرون على الآخرين حقوقهم في هذه الأمور. وفيما يلي دراسة استقصائية موجزة.

١ - حق المرأة في المساواة داخل الدين والمعتقد

٦٧ - في العديد من الأماكن، تُمنع المرأة من الرعامة الدينية نتيجة للمعايير الجنسانية النمطية التي تنص عليها الروايات الدينية الذكورية، وتقرها الدولة والعناصر الفاعلة غير التابعة لها^(٥٣). وتشمل مساواة المرأة في الحق في المشاركة في الحياة الثقافية حقها في القيادة الدينية والروحية. وبعض النساء تؤكد تلك الحقوق من خلال قيادة الصلوات أو إصدار المراسيم والتفسيرات الدينية لصالح حقوق المرأة. والعديد من الجماعات النسائية ترد على الأصولية بتولي زمام القيادة في المناقشات العامة للتفسيرات القمعية للنصوص الدينية والقوانين. وتلاحظ المقررة الخاصة أيضا دور الدفاع عن الحقوق الثقافية الذي لا يقل أهمية على ذلك وتؤديه المرأة في الروابط التي تضم أشخاصا غير متدينين ودعاة المبادئ الإنسانية.

٦٨ - وفي إسرائيل، أفادت حركة نساء الحائط تعرضهن للمضايقة بسبب أنشطتهن المناصرة لحق النساء في العبادة على قدم المساواة مع الرجل ولمعركتهن القانونية من أجل الصلاة عند الحائط الغربي مثلهن مثل الرجال. وتعرب المقررة الخاصة عن أسفها إزاء ما حدث مؤخرا من وقف خطة كانت تستهدف توفير مكان أفضل ليمارس فيه النساء والرجال العبادة معا عند الجدار، وكذلك عدم تنفيذ سياسات تتسق مع الأحكام القضائية التي تعترف بحق المرأة في الصلاة عند الجدار^(٥٤). وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير وقوع محاولات لفرض الفصل بين الجنسين بين السكان اليهود المتشددين في عدد من البلدان^(٥٥).

٦٩ - وأفادت التقارير أن بعض الكنائس الخمسينية في أفريقيا تطلب من أبرشيتهما توقيع التماسات ضد التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا^(٥٦). وتنص الفقرة ١ من المادة ١٧ من البروتوكول على أن تتمتع "المرأة بالحق في العيش في سياق ثقافي إيجابي وأن تشارك على جميع المستويات في رسم السياسات الثقافية".

٢ - أثر الصحة والحقوق الإنجابية على الحقوق الثقافية

٧٠ - كما ذكرت المقررة الخاصة الأولى في مجال الحقوق الثقافية، يجب أن تكون المرأة شريكة على قدم المساواة في الشؤون الثقافية والمجتمع الأوسع "عامة"، وهو ما يقتضي أن تكفل الدول حرية المرأة في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(٥٧). وقد انتهت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى أن حرمان النساء

(٥٣) بيان مقدم من منظمة مسلمون من أجل القيم التقدمية.

(٥٤) Isabel Kershner, "Sense of betrayal' in liberals over reversals by Netanyahu", *New York Times*, 4 July 2017

(٥٥) بيان مقدم من مشروع هداسا - برانديز بشأن نوع الجنس والثقافة والدين والقانون.

(٥٦) Horn, "Christian fundamentalisms", p.13

(٥٧) الفقرة ٣٧ من الوثيقة A/67/287.

والفتيات من خدمات منع الحمل أو الإجهاض أو إرغام الفتيات على الزواج المبكر، يحرمهن من الحق في التحكم في خصوبتهن ونشاطهن الجنسي، وهو ما يؤثر على التمتع الكامل بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الرجال^(٥٨).

٧١ - وفي إطار دراسة أُجريت بموجب المادة ٨ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كجزء من إجراء التحقيق في أثر الأمر التنفيذي رقم ٠٠٣ الصادر في مانيفلا بالفلبين بحظر تمويل وسائل منع الحمل الحديثة والثني عن أمور منها استخدام الرفالات استناداً إلى أحد تفسيرات الكاثوليكية، انتهت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن الحالة "شنيعة للغاية نتيجة لسياسة رسمية ومتمممة تُقدم إيديولوجية معينة على رفاه المرأة"، وأنها أسهمت في ترسيخ القوالب النمطية الجنسانية^(٥٩).

٧٢ - وفي جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، كثيراً ما تحالفت جماعات المجتمع المدني الأصولية والمحافظه مع الكنائس الأصولية لمعارضة الحقوق الجنسية والإنجابية، بسبل منها نشر معلومات كاذبة بشأن المعارف العلمية في مجال الصحة الإنجابية^(٦٠). ووفقاً لما ذكره الخبراء، فإن منظمات السينهايلية البوذية المتطرفة في سرى لانكا التي "لم تُفحص أنشطتها وأقرتها ضمناً الدولة، قد أعلنت من قيمة خصوبة المرأة السينهايلية، في حين حطت من قيمة خصوبة النساء المسلمات"^(٦١). ويروج المتطرفون الأصوليون، في مختلف المناطق، للوصم الثقافي للمرأة بسبب ممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية والدعوة إلى إعمالها، وهو ما يوجد ثقافة من العار بدلا من المساواة^(٦٢).

٣ - فرض قواعد اللباس "المحتشم"

٧٣ - ومن خلال فرض قواعد اللباس "المحتشم"، تشجع الجماعات الأصولية فكرة مفادها أن مكانة المرأة تقتصر على مكانة نمطية خاضعة في المجتمع وأنها محدودة في استقلاليتها الجسدية وخياراتها الثقافية وقدرتها على فعل أشياء مثل ركوب الدراجات أو ممارسة الرياضات. وتروج كذلك لثقافة العار إزاء جسد المرأة. والملابس أو الممارسات المطلوبة عادةً ما تخفي شكل الإناث - سواء أكانت القيود المتعلقة بالبوردة الهندوسية وحظر بعض الأصوليين الهندوس ارتداء السراويل أو الجونلات الطويلة، أو أغطية الرأس أو الشعر المستعار الذي ترتديه النساء اليهوديات المحافظات، أو الحجاب وغطاء الرأس الذي ترتديه بعض المسلمات أو غيرهن. ويُفرض على النساء في طائفة المومون المعروفة باسم "كنيسة يسوع المسيح - قديسو الأيام الأخيرة" ارتداء ملابس طويلة وملابس داخلية تغطي البشرة من الرقبة إلى الكاحل^(٦٣).

(٥٨) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢١ (١٩٩٤) المتعلقة بالمساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، الفقرتان ٢١ و ٢٢ من الوثيقة (Vol. II) HRI/GEN/I/Rev.9؛ والفقرة ٥٤ من الوثيقة E/C.12/KEN/CO/2-5.

(٥٩) الفقرة ٤٨ من الوثيقة CEDAW/C/OP.8/PHL/1.

(٦٠) بيان سرى مقدم من اتحاد منظمات أمريكا اللاتينية.

(٦١) Chulani Kodikara, "State racism and sexism in post-war Sri Lanka", Open Democracy, 10 November 2014.

(٦٢) يضرب البيان المقدم من البعثة الدائمة لهندوراس أمثلة على ذلك.

(٦٣) Christine Brouwer, "Polygamy Garb Born of Rules" ABC News, April 17, 2008.

٧٤ - ويرى بعض خبراء حقوق المرأة أن العديد من الأديان الكبرى في العالم كثيرا ما تستخدم الاحتشام والفصل بين الجنسين لاستبعاد المرأة من الأماكن العامة^(٦٤). ومن ثم، فإن مفهوم الاحتشام ليس مفهوما محايدا جنسانيا - بل هو "احتشام متحيز جنسانيا"^(٦٥) وتؤدي الحركات الأصولية إلى تفاقم هذا الاتجاه. وتضيق كل هذه الآثار على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة في عالم - بما في ذلك أجزاء من ميدان حقوق الإنسان الدولية - يُسلم على نحو متزايد بقواعد الملابس "المحتشم" بوصفها مجرد ممارسة ثقافية. وتُعلم الشابات في كثير من الأحيان ما يجعلهن يعتقدن أن هذه هي طريقة ارتداء المرأة الملابس دائما.

٧٥ - وغالبا ما تفرض هذه الملابس بالتهديد أو العنف أو التلقين العقائدي أو الوصم. فهناك الفتوى الصادرة عن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، وكل أعضائه من الذكور، فيما يتعلق بواجب النساء والفتيات المسلمات في أوروبا تغطية رؤوسهن:

ومن ثم، فإنها بزبها تعطي انطبعا أنها امرأة جادة مستقيمة، ليست لعوبا ولا عابثة، فلا تؤذى ... بحركة^(٦٦).

٧٦ - ومن يخالف هذه القواعد من النساء يتعرض للتهديد بالعقاب من الدول والعناصر الفاعلة من غير الدول في انتهاك للقانون الدولي في العديد من السياقات. فالقانون الإيراني يجرم عدم ارتداء الحجاب ويعاقب عليه بالسجن والغرامة. وفي كل عام تتعرض آلاف النساء من الإيرانيات للتوبيخ أو الاعتقال أو المحاكمة على هذه "الجريمة"^(٦٧). وتنص المادة ١٥٢ من القانون الجنائي السوداني (لعام ١٩٩١) على المعاقبة على انتهاك قواعد اللباس بالجلد، وهي عقوبة تعرضت لها الآلاف من النساء^(٦٨). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ألقت الشرطة السعودية القبض على امرأة بسبب نشرها صورا لها في وسائل التواصل الاجتماعي وهي دون حجاب في أماكن عامة^(٦٩). أما في مالي، ففي أثناء احتلال الجهاديين للجزء الشمالي في عام ٢٠١٢، أمر الأصوليون النساء بارتداء حجاب أسود اللون وملابس فضفاضة، وإلا فإنهن يتعرضن للجلد والسجن^(٧٠). وأما في الهند، فتشير التقارير إلى وقوع حوادث تنطوي على قيام مجموعات الحراسة الأهلية بأعمال "شرطة آداب" مستهدفة النساء والفتيات باستعمال القوة والعنف لفرض أمور منها لباسهن^(٧١).

(٦٤) Frances Raday, "Modesty disrobed: gendered modesty rules under the monotheistic religions", in Marie A. Failing, Elizabeth R. Schiltz and Susan J. Stabile, eds., *Feminism, Law and Religion* (Farnham, United Kingdom, Ashgate Publishing, 2016), pp.283-307.

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، الفتوى رقم ٦، قسم الفتوى، السلسلة رقم ١، الرأي الشرعي بخصوص المسلمات في أوروبا رقم ٧، ٢٠٠٢.

(٦٧) Justice for Iran, "Thirty-five years of forced hijab: the widespread and systematic violation of women's rights in Iran", March 2014.

(٦٨) هيومن رايتس ووتش، "السودان: يجب إيقاف الجلد وإصلاح قواعد النظام العام: اعتقال نشطاء حقوق المرأة وجلد النساء يعد انتهاكا للحقوق الأساسية"، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٦٩) بيان مقدم من منظمة غير حكومية بالملكة العربية السعودية.

(٧٠) "الإسلاميون في تمبكتو يغطون النساء بحجاب أسود"، فرنسا ٢٤، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٧١) بيان سري مُقدم من المجتمع المدني الهندي.

٧٧ - وتعتبر بعض الملابس التقييدية في بعض الحالات ممثلة لقناعة مختارة بالإرادة الشخصية الحرة مفادها أن هذا "الاحتشام" تقتضيه تعاليم دين معين. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا خيار لتفسير معين لمعتقد ما، وهو ما يروج له الأصوليون بلا هوادة. ولئن كان من الواجب احترام حرية الكبار في الاختيار، فقد يتأثر بشدة لباس المرأة بالتمييز ضدها وبالدهاية الأصولية، لا سيما في وسائل الإعلام الجماهيري والخطب. ويجب على الدول أن تكفل حماية النساء من هذا النوع من الإكراه.

٧٨ - فالمعتقدات المتعلقة بالأمر بتغطية الجسد قد يكون لها آثار على المرأة التي لا تغطي جسدها على هذا النحو. فالبعض يرى فيهن عدم الانتماء إلى جماعتهن العرقية أو الدينية، أو عدم التعبير عن معتقداتهن الدينية على النحو الذي تقتضيه تفسيرات معينة، ومن ثم، يمكن أن يصنفن على أنهن مؤمنات "ضعيفات الإيمان"، أو يُعتَرن "جالبات للخزي". وفي بيئات معينة، قد تترتب على ذلك طائفة من العواقب، منها التهديد والعنف والقتل.

٧٩ - ويمثل كثير من القواعد الأصولية أو المتطرفة للباس النساء عملية تغيير جذري، لا حفاظا على التقاليد. وبعض أكثر الملابس تقييدا التي يروج لها الأصوليون في الوقت الحالي تمثل هي نفسها تعديا على الوضع الثقافي الراهن السابق الوجود. ولا تكون هذه الملابس، في بعض الأحيان، هي ملابس الشعوب الأصلية أو الأزياء التقليدية. فعلى سبيل المثال، في غرب أفريقيا حيث ترتدي النساء زي البوبو الملون بحكم التقاليد، فالأصوليون يسعون إلى فرض الحجاب والنقاب، اللذين كثيرا ما يكونان بألوان داكنة.

٨٠ - والنساء اللائي يغطين أجسادهن لا يُلْمَن عن السياق السياسي الأوسع نطاقا، وقد تعرضن هن أنفسهن للتمييز والعنف في السنوات الأخيرة، وخاصةً من أقصى اليمين والمتطرفين العنصريين في الغرب، وهي مسألة تثير بالغ قلق المقررة الخاصة كذلك، وتتطلب اهتماما عاجلا^(٧٢). ومن الممكن الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية لمن تتحجبن من أجل حماية أنفسهن من العنف والتمييز، مع انتقاد إعادة تشكيل الثقافة التي تروج، بلا هوادة، لتغطية المرأة. وعندئذ فقط، وفي العديد من السياقات، ستتمكن المرأة حقا من اختيار طريقة ملبسها اختيارا ثقافيا حرا.

جيم - الهجمات على الآخرين استنادا إلى "اختلافهم" المتصور أو المفترض

٨١ - شهدت الاعتداءات المتشددة والمتطرفة على الأقليات، ومنها نساء الأقليات، ومواقعها وممارساتها الثقافية انتشارا واسع النطاق في جميع أنحاء العالم، بما فيها الهجمات الموجهة ضد الهندوس في بنغلاديش والمسيحيين الأقباط في مصر. وتتراوح شدة هذه الحوادث من خطاب الكراهية إلى الإبادة الجماعية. ولهذه الهجمات آثار خاصة على النساء اللاتي غالبا ما يُنظر إليهن على أنهن رموز للأقليات. ففي الهند، ومع ظهور الأصولية الهندوسية، توصف الأقلية المسلمة على نحو متزايد بأنها "تحت الحصار... في مواجهة إعادة صياغة الرؤية الثقافية التي تسعى إلى نزع الشرعية عن تاريخها الغني، ونظامها الغذائي التقليدي، وسبل كسب رزقها"، مما يجعل النساء أكثر ضعفا من غيرهن^(٧٣). وتؤدي القوانين التي تعامل الأقليات معاملة مختلفة فيما يتصل بممارساتها الثقافية إلى إيجاد بيئة تيسر

(٧٢) انظر على سبيل المثال البيان المقدم من مركز حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا.

(٧٣) بيان سري مُقدم من المجتمع المدني الهندي.

الاعتداءات. فعلى سبيل المثال، في ميانمار، تشترط القوانين حصول مسلمي الروهنجيا على إذن من الحكومة قبل الزواج^(٧٤).

٨٢ - وشهدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ ارتفاعا كبيرا في الخطاب المفعم بالكرهية والعنف بدافع الكراهية اللذين يستهدفان أشخاصا منهم النساء، بمن فيهن المهاجرات ونساء الأقليات^(٧٥). وكثيرا ما اتخذ مرتكبو تلك الأحداث من الرئيس أو خطابه مرجعا لهم. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، صاح متطرف من أقصى اليمين، في بورتلاند بولاية أوريغون، بخطاب كراهية مستهدفا شابتين مسلمتين كانتا ترتديان الحجاب، ثم قُتل شابتين من المارة جاءا للدفاع عنهما^(٧٦).

٨٣ - وأعربت رابطة المحامين الاستراليين المناصرين لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء "تعميم الأفكار الأصولية والمتطرفة في الخطاب العام الاسترالي" إلى جانب "تصاعد في التطرف القومي الشعبوي" الذي يؤدي، في رأيها، إلى محاولات لـ "إضفاء الشرعية... على فرض 'الثقافة الاسترالية الأصلية' على النساء"، لا سيما ذوات الخلفيات العرقية المختلفة^(٧٧).

٨٤ - وتسعى الجماعات المتشددة والمتطرفة، في كثير من الأحيان، إلى منع الاختلاط بين الناس. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير استعانة الجماعات الأصولية من السيخ بعصابات من الرجال المثلثين من أجل إيقاف الزيتجات المختلطة بالقوة^(٧٨). وفي الهند، استُخدم الادعاء الكاذب بأن الرجال المسلمين يشاركون فيما يسمى بـ "جهاد الحب" لوصم العلاقات الحميمة والزواج بين هندوسات ومسلمين بأنه يأتي في إطار مؤامرة لتحويل الهندوسيات إلى الإسلام ولإنجاب ذرية مسلمة^(٧٩).

٨٥ - ولا تزال النساء اللاتي يُعتبرن مثليات هدفا للاعتداءات، بما في ذلك اعتداءات القوميين المتطرفين، الأمر الذي يجرمهن من العديد من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في المشاركة في الحياة الثقافية دون تمييز (انظر الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/HRC/29/23؛ والفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الوثيقة CRC/C/IRQ/CO/2-4)^(٨٠).

٨٦ - ويبرز العنف الذي يمارس ضد الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي الطابع عبر الوطني لأشكال الأصولية والتطرف. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن قادة أصوليين مسيحيين من الولايات المتحدة دعموا مخططا مناهضا للمثليين والمثليات في الخارج، بما في ذلك أوغندا، من خلال الخطب والتمويل^(٨١).

(٧٤) بيان مقدم من مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة.

(٧٥) بيان مقدم من مركز حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا.

(٧٦) Amy B Wang, "Final act of bravery": men who were fatally stabbed trying to stop anti-Muslim rants identified", *Washington Post*, 27 May 2017.

(٧٧) بيان مقدم من رابطة المحامين الأستراليين المناصرين لحقوق الإنسان.

(٧٨) Sukhwant Dhaliwal, "Resurgent Sikh fundamentalism in the UK: time to act?", *Open Democracy*, 18 October 2016.

(٧٩) بيان سري مقدمة من المجتمع المدني الهندي. وانظر أيضا: High Court of Kerala, *Asokan K.M. v. The Superintendent of Police*, WP(CrL) No. 297 of 2016, Judgment of 24 May 2017.

(٨٠) تقدر المقررة الخاصة الرأي الذي تتفهم التعبير عنه في البيان المقدم من الجزائر ومفاده أن الميل الجنسي مسألة ينطبق عليها الاستقلال الذاتي والحرية الشخصية. بيان مقدم من الجزائر، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

(٨١) Jeffrey Gettleman, "Americans' role seen in Uganda anti-gay push", *New York Times*, 3 January 2010.

٨٧ - ومن الشائع أن يسعى الأصوليون والمتطرفون إلى إلغاء أي تعبير إيجابي عن المواضيع المتصلة بالميل الجنسي والأقليات الجنسية والإقرار بها. فالتشريع في ١٧ بلدا على الأقل يحظر صراحة "الترويج" للميل الجنسي^(٨٢). وهذا القمع يعوق تبادل المعلومات عن الحقوق الثقافية الخاصة بالمثلثيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وفي بعض الحالات، جرأت مثل هذه القوانين الأصوليين على ارتكاب العنف ضد المشاركين في هذه المناسبات. وتُفيد تقارير مدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا أنه منذ سن القانون الذي يحظر "الدعاية للعلاقات الجنسية غير التقليدية بين القصر"، "فتقريباً أي عمل سلمي عام يتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية يكون مصحوباً بأعمال عنف يرتكبها معارضون دون أي رد مناسب من الشرطة"^(٨٣). وقد تحرك أصوليون متنوعون نحو إلغاء مناسبات ثقافية لهم بالقوة، ومنها عروض أزياء تشارك فيها مغايرات الهوية الجنسانية، ومهرجانات عن المساواة، ومناسبات اعتزاز، وأيام لإحياء الذكرى، منها مناسبات عُقدت في ماليزيا وأوكرانيا^(٨٤). وتعرب المقررة الخاصة عن سرورها إزاء تمكن الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية من مواصلة التحقيق في هذه القضايا.

دال - الحق في التعليم

٨٨ - يستهدف الأصوليون والمتطرفون في كل مكان التعليم بطرق مختلفة في محاولة منهم لفرض رؤاهم للعالم. وفي بعض الأماكن، يشنون هجمات بالأحماض على التلميذات. ويحاولون في أماكن أخرى فرض الفصل بين الجنسين في المدارس أو إقصاء النساء والفتيات كلياً. وفي مواقع أخرى، يسعون إلى تغيير مضمون التعليم، مثل حذف التثقيف الجنسي من المناهج الدراسية.

٨٩ - وفي إندونيسيا، في إطار ما وصف بأنه مناخ أصولي متفانم يؤثر على حقوق الإنسان على نطاق واسع، أمرت جبهة الجهاد الإسلامي مدرسة إسلامية داخلية فريدة من نوعها، هي مدرسة الفتح الإسلامية الداخلية، وتديرها نساء وارايا (مغايرات الهوية الجنسانية) لخدمتهن، بأن تتوقف عن العمل في شباط/فبراير ٢٠١٦. وتفيد التقارير بأن الشرطة لم تحم المدارس، وفي آذار/مارس ٢٠١٦ أغلقتها السلطات المحلية^(٨٥).

٩٠ - والجهود الإيجابية التي يبذلها البعض في الحكومة لتعزيز حماية حقوق الإنسان المكفولة للمرأة في المدارس والمناهج تحبطها، في كثير من الأحيان، الجهود الأصولية المتضادة. فعلى سبيل المثال، قوبلت

(٨٢) بيان مقدم من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين والاتتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية.

(٨٣) LGBT organization "Coming Out", Transgender Legal Defense Project and the Russian LGBT Network, "Implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights in the Russian Federation: sexual orientation and gender identity issues" alternative report submitted to the Human Rights Committee, on its 111th session, Geneva, July 2014, p. 4

(٨٤) بيان مقدم من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين والاتتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية.

(٨٥) بيان مقدم من الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس وحاملي صفات الجنسين والاتتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية.

الجهود التي بذلتها وزارة التعليم في بيرو في عام ٢٠١٦ لإدراج نُهج حقوق الإنسان بالتعبئة من جماعات أصولية مسيحية وأحزاب محافظة^(٨٦). وتعارض تلك الجماعات تركيز المنهج الدراسي على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس الميل الجنسي. وتفيد التقارير أن أحد القساوسة المشاركين في ذلك دعا إلى قتل المثليات. وفي نهاية المطاف، عُيّر المنهج الدراسي.

٩١ - وتعزيز التعليم غير المتحيز ضد المرأة والدفاع عنه وفقا للمعايير الدولية، وكذلك عدم التمييز والمساواة الكاملة للنساء والفتيات في مجال التعليم من بين أهم التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لهزيمة الأصولية والتطرف.

٩٢ - ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء التزايد، في العديد من السياقات، في المدارس التي يديرها أصوليون والتي كثيرا ما تكون ممولة تمويلًا أجنبيًا وتعزز القوالب النمطية الجنسانية، وفي بعض الحالات، تجعل العنف ضد المرأة أمرا طبيعيا، وتمارس الفصل بين الجنسين.

٩٣ - وكثيرا ما تستهدف الحركات الأصولية مثل بوكو حرام المؤسسات التعليمية والطالبات في نيجيريا، ولا يشكل اختطاف ٢٧٦ تلميذة منهن في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (ولم يُطلق سراح العديد منهن بعد) إلا أحد الأمثلة المروعة على ذلك. وتستهدف الجماعات الأصولية المسلحة في أفغانستان وباكستان مدارس الفتيات على نطاق واسع.

٩٤ - ومما يشهد على عدم مساءلة مرتكبي العنف الأصولي والمتطرف ضد المرأة أنه حتى في حادثة بارزة هي إطلاق النار على مالالا يوسفزاي، الباكستانية الحائزة على جائزة نوبل، التي أعلنت الطالبان المسؤولية عنها علنا، بُرئ ٨ من أصل ١٠ مشتبه فيهم، وأخلي سبيلهم بعد محاكمة سرية^(٨٧). والمساءلة في جميع حالات العنف الأصولي والمتطرف ضد المرأة، بما في ذلك ما يُمارس ضدها وهي تمارس حقوقها الثقافية، يجب أن تكون أولوية من الأولويات.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٩٥ - بعد هجوم شنته داعش، في شباط/فبراير ٢٠١٧، على ضريح في باكستان أودى بحياة ٧٠ شخصا كانوا يشاركون في شعائر صوفية، توجهت الراقصة شيما كرمانى إلى الموقع لتقديم عرض للسكان المحليين، على الرغم مما يحف ذلك من مخاطر أمنية، من أجل توجيه رسالة أمل^(٨٨). ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي القدر نفسه من الشجاعة الذي أبدته تلك المرأة. إن هذا ناقوس خطر يدق لزماننا. فنحن نواجه موجة كراهية نساء عالمية جارفة متعددة الاتجاهات توجب علينا الرد عليها ردا عاجلا على الصعيد العالمي. وعلينا أن نستجيب لتحذير المدافعة عن حقوق الإنسان البولندية باولينا فافجيمجيك التي شددت على ضرورة التضامن العالمي: "ففي أي بلد، لا

(٨٦) بيان مقدم من مركز تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية والدفاع عنها.

(٨٧) "Eight out of 10 Malala suspects 'secretly acquitted'", BBC News 5 June 2015.

(٨٨) "Sheema Kermani defies act of terrorism, performs at Lal Shahbaz Qalandar's shrine", Dawn News, 21 February 2017.

تُنال الحقوق دون مقابل. بل يجب ... أن نواصل التوعية ... بما يمكن انتزاعه منا^(٨٩). وعلى الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أن تحتشد لوضع استراتيجيات شاملة لحقوق الإنسان من أجل الدفاع عن الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة ضد الأصولية والتطرف وفقا للمعايير الدولية.

٩٦ - وتمثل الأيديولوجيات الأصولية والمتطرفة خطرا على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، ولا سيما الحقوق الثقافية. ويجب على الدول ألا تقرها أو أن تتنازل لها عن حقوق المرأة. وتمثل الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة، التي من المفهوم أنها مدمجة بالكامل داخل نظام حقوق الإنسان، ثقلا بالغ الضرورة في مواجهة ثقل الأصولية والتطرف؛ إذ إنها تدعو إلى حرية المرأة في تقرير المصير، مع احترام تنوعها الثقافي والعالمية والمساواة.

باء - التوصيات

٩٧ - من أجل التصدي بفعالية للأصولية والتطرف ومنع ما يسفران عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان المكفولة للمرأة، وخاصة الحقوق الثقافية، ومعاينة مرتكبيها ووضع حد لها، ولضمان تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق الثقافية، توصي المقررة الخاصة المجتمع الدولي بما يلي:

- (أ) تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين وصون كرامة المرأة؛
- (ب) فهم الأصولية والتطرف باعتبارهما من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي من الضروري التصدي لهما باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛
- (ج) إدراك الإيديولوجيات المتطرفة والأصولية التي تروج للمواقف التمييزية تجاه المرأة ومكافحتها، وفقا للقانون الدولي ذي الصلة؛
- (د) دراسة كيفية تجذر الأصولية والتطرف وأسبابهما والتصدي للأسباب الجذرية لهما بطرق منها إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (هـ) وضع إطار شامل للقضايا الجنسانية للإقرار بالإشارات التحذيرية للأصولية، بحيث يقر بأن تلك التعبيرات الثقافية، ولا سيما تلك المرتبطة بالمرأة، غالبا ما تكون بين أوائل الغايات؛ واتخاذ إجراءات وقائية وفقا للمعايير الدولية من أجل وقف تصاعد تلك الحركات؛
- (و) دعم المبادرات التي تؤكد الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة.

٩٨ - توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:

- (أ) احترام الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير الفني والحق في المشاركة في الحياة الثقافية من دون تمييز؛
- (ب) إقرار تعزيز الثقافة والحقوق الثقافية واحترامها والتشديد على ذلك، مع توفير التمويل الكافي، بما فيها الحقوق الثقافية المتساوية للمرأة، بوصفها من الجوانب الرئيسية في أية استراتيجية لمواجهة الأصولية والتطرف؛
- (ج) التأكيد مجددا على عالمية حقوق الإنسان وعدم تفويض هذا المبدأ؛

(٨٩) Paulina Wawrzynczyk, "No battle is ever won for good", *Feminist Dissent*, No.2 (2017), pp.189-192

- (د) تعزيز المساواة للجميع وفقا للمعايير الدولية؛
- (هـ) سحب كل التحفظات التي من شأنها تقويض مبدأي العالمية والمساواة على معاهدات حقوق الإنسان، وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- (و) التصرف وفقا لمعايير العناية الواجبة من أجل ضمان الملاحقة القضائية للعناصر الفاعلة من غير الدول والمتورطة في انتهاكات الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة من منطلقات أصولية ومتطرفة، ومعاقبة هذه العناصر وفقا للقواعد الدولية؛
- (ز) منع انتهاكات الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة، بسبل منها حظر تمويل الجماعات الأصولية والمتطرفة، وفقا للمعايير الدولية؛
- (ح) إدانة كل أعمال العنف ذات الدوافع المتطرفة والأصولية التي تقوض الحقوق الثقافية المكفولة للمرأة، والإعراب عن التضامن مع الضحايا من النساء؛
- (ط) ضمان إمكانية حصول جميع النساء من ضحايا الانتهاكات ذات الدوافع الأصولية أو المتطرفة، بما في ذلك ما يقع منها في مجال الحقوق الثقافية، على ما يكفي من الانتصاف والجبر والتعويض؛
- (ي) وضع خطط عمل، بالتشاور مع المدافعات عن حقوق الإنسان والفئات المتضررة، لحماية النساء، بمن فيهن المنتميات إلى الأقليات الدينية والعرقية والجنسية، من التطرف والأصولية؛ وتنفيذ سياسات عمل عاجل عندما تكون هذه المجموعات هدفا للتهديدات أو أعمال العنف ذات الدوافع الأصولية والمتشددة؛
- (ك) ضمان منح اللجوء للنساء اللاتي يتعرضن لخطر العنف والاعتداء من الأصوليين والمتطرفين نتيجة لأمر منها ممارسة حقوقهن الثقافية، وعدم إعادتهن إلى سياقات يصبح فيها معرضات للخطر، وتوفير الحماية الكاملة لهن من مخاطر مهاجرات المهاجرات التي تُشن بدافع كراهية الأجانب، عند وجودهن في البلدان المستقبلة لهن؛
- (ل) اتخاذ كل التدابير اللازمة لاحترام وضمن حقوق الإنسان الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يتصدى لهن للأصولية والتطرف بطرق منها التحقيق في جميع التهديدات والهجمات ضدهن، وتقديم الجناة للقضاء، وتوفير الحماية بالاتفاق مع المتضررين؛
- (م) إزالة العقوبات القائمة أمام سير عمل المجتمع المدني المتمتع بالاستقلالية والذي يعزز حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية؛
- (ن) إشراك المدافعات عن حقوق الإنسان، من ذوات الخبرة ذات الصلة، في جميع المناقشات التي تدور حول البرامج والسياسة المتعلقة بمكافحة الأصولية والتطرف، بما في ذلك ما يدور منها في المؤتمرات الدولية والمفاوضات؛
- (س) إلغاء القوانين والسياسات التمييزية؛

(ع) كفالة الفصل بين الدين والدولة وضمان الحرية الدينية وحماية ذلك، بما في ذلك حق المرأة في الإيمان وعدم الإيمان وتغيير العقيدة؛

(ف) احترام الحق في التعليم وضمانه للجميع دون تمييز، وفقا للمعايير الدولية؛ وهذا يعني إيجاد نظام تعليم مدرسي حكومي علماني يطبق منهجا تعليميا غير متحيز ضد المرأة ويعزز ثقافة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ص) اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المدارس، بما في ذلك مدارس الفتيات، والطلاب والمعلمين المعرضين للخطر؛

(ق) ضمان ألا تروج المدارس والمناهج والكتب الدراسية للإيديولوجيات الأصولية أو المتطرفة أو للتمييز أو للعنف ضد المرأة؛

(ر) العمل بفعالية على مكافحة الأصولية والتطرف، مع الامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي في أثناء ذلك.

٩٩ - وتوصي المقررة الخاصة المجتمع المدني والخبراء المعنيين بما يلي:

(أ) توثيق دور الإيديولوجية الأصولية والمتطرفة في انتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للمرأة على يد العناصر الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها، وحشد الجهود ضد الانتهاكات وكذلك الإيديولوجيات التي تؤدي إليها؛

(ب) دعم المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يكافحن الأصولية والتطرف، وتجنب تقويض عملهن؛

(ج) رفض الشراكة مع الأصوليين المتطرفين أو تبييض صفحاتهم؛

(د) عرض الحالات المتعلقة بانتهاكات الأصوليين والمتطرفين على هيئات المعاهدات في إطار إجراءات الشكاوى ذات الصلة.

١٠٠ - وتوصي المقررة الخاصة هيئات المعاهدات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة بما يلي:

(أ) اعتماد تعليقات عامة بشأن أثر الأصولية والتطرف على حقوق الإنسان، بما في ذلك أثرهما على المرأة؛

(ب) معالجة أثر مختلف أشكال الأصولية والتطرف على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة معالجة منهجية، متى كان ذلك مناسباً.

١٠١ - وتوصي المقررة الخاصة الأمم المتحدة وهيئات الحكومية الدولية الأخرى بما يلي:

(أ) تنظيم اجتماع للخبراء الدوليين بشأن أثر الأصولية والتطرف في جميع المناطق على حقوق الإنسان، بما في ذلك أثرهما على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة؛

(ب) ضمان مشاركة ممثلين عن المنظمات النسائية، من أصحاب الخبرة في هذه المسائل، في جميع الاجتماعات الدولية ذات الصلة؛

(ج) وضع خطة عمل تشمل القضايا الجنسانية كلها، بالتعاون مع المجتمع المدني الفني والمدافعات عن حقوق الإنسان، من أجل ضمان سلامة الفئات المعرضات للخطر من الأصوليين المتطرفين؛

(د) وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لمكافحة الأصولية والتطرف بفعالية، بما في ذلك أثرها على حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، وفقا للقانون الدولي.
